

## القوانين البريطانية واستملاك الصهيونيين في فلسطين، ١٩٢٠-١٩٣٠

محمد سليمان

عندما وضعت بريطانيا صك الانتداب على فلسطين، حرصت على تحميل الدولة المنتدبة «مسؤولية وضع البلاد في احوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي»<sup>(١)</sup>. كما حُملت، في الصك أيضاً، الدولة المنتدبة المسؤولية المباشرة عن تهويد الارض، كما جاء في المادة السادسة منه، حيث نصت على ان «على ادارة فلسطين ان تشجع، بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الاراضي الاميرية، والاراضي غير المطلوبة للغايات العامة». وجاء في المادة الحادية عشرة في الصك، كذلك، انه يترتب على ادارة فلسطين «ان توجد نظاماً للاراضي يلائم احتياجات البلاد، مراعية في ذلك، من بين الامور الأخرى، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الاراضي وتكثيف الزراعة. ويمكن لادارة البلاد ان تتفق مع الوكالة اليهودية شريطة ان تقوم هذه بانشاء او تسيير الاشغال والمصالح والمنافع العمومية، وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الادارة لا تتولى هذه الامور مباشرة بنفسها»<sup>(٢)</sup>.

ونصت المادة الثانية عشرة من دستور فلسطين الصادر في آب (اغسطس) ١٩٢٣ على «ان تناط بالمندوب السامي جميع الحقوق في الاراضي العمومية او الحقوق المتعلقة بها، وله ان يمارس تلك الحقوق بصفة كونه أميناً عن حكومة فلسطين، وان تناط به كافة المناجم والمعادن على اختلاف انواعها ووصافها، سواء كانت فوق اليابسة او المياه ام تحتها، وسواء كانت تلك المياه أنهر داخلية، ام بحيرات، ام مياهاً ساحلية، على ان يراعى كل حق ممنوح لأي شخص لاستثمار هذه المعادن او المناجم بمقتضى امتياز يكون نافذاً في تاريخ هذا المرسوم».

وَحَوَّلَ الدستور، المندوب السامي، أيضاً، سلطة هيئة الاراضي، بحيث «يستطيع ان يهب، او يؤجر، اية ارض من الاراضي العمومية او أي معدن او منجم، وله ان يأذن بأشغال مثل هذه الاراضي بصفة مؤقتة وبالشروط والمعد التي يراها ملائمة على ان تراعى في ذلك احكام القانون. ويشترط في ذلك ان تجري كل هبة كهذه، أو كل ايجار او تصرف كهذا، وفقاً لمرسوم او تشريع او قانون معمول به الآن في فلسطين او سيعمل به فيما بعد، او وفقاً لما قد يصدر عن المندوب السامي

شؤون فلسطينية - العدد ١٤٨ - ١٤٩، تموز/ آب (يوليو/ اغسطس) ١٩٨٥